آراء الداودي في شرح الحديث النبوي نماذج من كتاب فتح الباري لابن حجر

فوزي عبد الكريم أحمد البرني

باحث ماجستير/ كلية الشريعة/ جامعة الزاوية

faam761@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2024/07./12، وقبلت بتاريخ 2024/07/25، ونشرت بتاريخ 2024/08/01

الكلمات المفتاحية: الداودي، ابن حجر، مصطلح الحديث، فقه الحديث.

الملخص

هذا بحث بعنوان (آراء الداودي في شرح الحديث النبوي، نماذج من كتاب فتح الباري لابن حجر)، يهدف البحث إلى التعريف بعلم من أعلام ليبيا وهو أحمد بن نصر الداودي، وتسليط الضوء على بعض آرائه في علمي مصطلح الحديث وفقه الحديث، من خلال النبش في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني، ومن جملة ما تُوصِّل أن للداودي آراء كثيرة في مصطلح الحديث وفقهِه، ويدلُّ على ذلك كثرة استشهاد ابن حجر بآرائه، والداودي تارة يأتي بقول فصل في مسألة ما، وتارة يوافق قول الجمهور، وأحيانا ينفرد بقوله، مما دفع ابن حجر إلى تعقبه في كثير من المواضع.

المقدمة

لطالما كان لعلماء طرابلس السبق في خدمة علوم الشريعة، ومن هؤلاء الإمام الفذ أحمد بن نصر الداودي الطرابلسي التلمساني(402ه)، والذي أثرى علوم الشريعة بما يستحق البحث والتدقيق، ومن العلوم التي برع فيها الداودي: علم الحديث النبوي، ويتجلى ذلك من خلال كتابه النصيحة في شرح صحيح البخاري، وإن كان الكتاب لم يصل إلينا، إلا أن كتب شارحي الصحيح لا تكاد تخلو من ذكر شروح الداودي وتعليقاته وتعقباته، بل ونقده لعدد من الأحاديث بأسلوب علمي مميز، يتسم بقوة الألفاظ مع جزالة المعنى وقوة البرهان، مما يدل على علو كعب الداودي في هذا الفن، وممن اعتنى بذكر نقولات الداودي في شرحه للصحيح: الحافظ ابن حجر العسقلاني (852ه)، في كتابه(فتح الباري في شرح صحيح البخاري)، وابن حجر كان يلقب بأمير المؤمنين في الحديث، ولا يخفى أن في رجوعه للداودي في كتابه الفتح في أكثر من خمسمائة موضع، دلالةً واضحة على قوة الداودي الطرابلسي في شرح الصحيح، وأي صحيح، الصحيح الذي ألفت الكتب في بيان مراد البخاري من تراجم أبوابه فقط!.

فور قراءتي لمطوية المؤتمر، الموسوم بجهود علماء ليبيا في خدمة علوم الشريعة، الذي ينظمه قسم الفلسفة والدراسات الإسلامية، بالتعاون مع معهد تنمية الموارد البشرية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع مصراتة، تسارعت الأفكار في ذهني، واحترت في الاختيار، وبعد مطالعة ومشاورة لأهل الفن والاختصاص – لا سيما أعضاء هيئة التدريس بكلية الشريعة جامعة الزاوية - اخترت أن أتناول أحد الأعلام القدامى، وهو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، الذي كانت له جهود بارزة في خدمة علوم الشريعة على وجه العموم، ومن جملة ذلك آراؤه في علم الحديث النبوي، وما زادني حرصا على الحديث في هذا الجانب، أن الداودي ممن ألف في علم الحديث، بل له شرح على صحيح البخاري، يرجع إليه كثير من الشراح في كتبهم.

وممن اهتم بذكر آراء الداودي في شرح الحديث النبوي، ابن حجر العسقلاني في كتابه المشهور فتح الباري في شرح صحيح البخاري، واختيار هذا الكتاب بالتحديد؛ جاء لكثرة نقولات ابن حجر عن الداودي، بل ينقل العلماء أن كتاب الداودي المفقود - النصيحة في شرح البخاري - له آثار كثيرة في كتاب ابن حجر، ويرجع الفضل له في إظهار كثير من صفحات هذا الكنز المفقود.

من هذا المنطلق أخذ الباحث يقلب صفحات فتح الباري لابن حجر العسقلاني؛ محاولا بيان آراء الداودي في علم مصطلح الحديث وكذا فقهه، مستخدما المنهج الاستقرائي؛ للوقوف على مواضع ذكر آراء الداودي في كتاب ابن حجر، والمنهج التحليلي؛ لمعرفة طريقة تعامل الداودي مع الحديث النبوي وكيف كانت طريقته في النقد والرد والتعليل، والأسس والضوابط

التي اعتمدها في ذلك، وطريقته في استنباط الأحكام الشرعية من بين ثنايا أحاديث المصطفى – صلى الله عليه وسلم – الصحيحة، والقواعد المستخدمة في استنباطها.

أسباب اختيار البحث:

اختار الباحث هذا الموضوع لأسباب عديدة أبرزها:

1- بيان جهود علماء بلدي ليبيا – حرسها الله – في خدمة علم الحديث النبوي.
2- إثبات نسبة الداودي لليبيا؛ لكثرة اللغط حول نسبته، فبعضهم ينسبه للمسيلة، وبعضهم إلى تلمسان[1]، بل إن بعض البحاث المعاصرين يجزم بكونه جزائريًّا، فأردت أن أثبت صحة نسبته لطرابلس بالأدلة العلمية.
3- رغبتي في زيادة معلوماتي حول علم الحديث النبوي بكافة فروعه.
4- الوقوف على طريقة تعامل علمائنا الأوائل مع علم الحديث النبوي رواية ودراية.
5- كتاب الداودي في شرح البخاري مفقود، فأردت إبراز معالمه من خلال ما نقل عنه في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

1. بيان جهود علماء ليبيا في علوم الحديث النبوي، ومن هؤلاء الداودي، الذي سماه ابن حجر بالشارح، في غير موضع من كتابه الفتح.
2. تكمن أهمية البحث أيضا في تسليط الضوء على كتاب مفقود، وهو كتاب النصيحة في شرح البخاري للداودي، فالبحث يحاول إبراز أهم جوانب الكتاب المفقود، من خلال استقراء وتحليل نقولات ابن حجر العسقلاني عنه.
3. بيان أدب العلماء فيما بينهم، يتجلى ذلك من حسن عبارة ابن حجر في الرد على الداودي.
4. الوقوف على بعض قواعد الصنعة الحديثية، من خلال دراسة طرق الحكم على الأحاديث النبوية عند الداودي.

مشكلة البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل كان للداودي آراء خاصة في علم مصطلح الحديث، أم أنه كان ينقل عن غيره؟
2. هل انفرد الداودي ببعض الأحكام الشرعية المستنبطة من الأحاديث النبوية؟
3. كيف تعامل ابن حجر مع آراء الداودي في مصطلح الحديث وفقهِهِ؟
4. هل كان عند ابن حجر نسخة من كتاب الداودي المفقود في شرح البخاري، وإن لم يكن كذلك، فمن أين كان يأتي بأقوال الداودي؟
5. الأحكام الفقهية التي استنبطها الداودي من الأحاديث النبوية، هل سلك في استنباطها مسلك إمامه – مالك بن أنس – أم كان إماما مجتهدا له نظرته وبصمته؟

إلى غير ذلك من التساؤلات التي ستظهر بين ثنايا هذا البحث، وتُتَرْجَمُ بعد ذلك في النتائج بإذن المولى – عز وجل -.

هيكلية البحث:

سينتظم عقد هذا البحث بإذن الله تعالى بالهيكلية الآتية:

تمهيد: وعنوانه: حياة الداودي العلمية، ويحوي التعريف به وأهم شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

المبحث الأول: وهو بعنوان آراء الداودي في علم مصطلح الحديث النبوي، من خلال نماذج من فتح الباري.

المبحث الثاني: وعنونته بآراء الداودي في فقه الحديث النبوي، وذلك أيضا من خلال النبش في كتاب الفتح، وإظهار جهود الداودي في استخراج المعاني والحِكم والأحكام من أحاديث الصحيح.

خاتمة: وتحوي أهم النتائج والتوصيات.

تمهيد: حياة الداودي العلمية:

ويحوي هذا التمهيد التعريف بالداودي وأهم شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

[1] كلتاهما مدينتان في الجزائر.

التعريف بالداودي:

هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي[1] من أئمة المالكية بالمغرب، كان بطرابلس وبها أصَّل كتابه في شرح الموطأ ثم انتقل إلى تلمسان، ألف كتابه النامي في شرح الموطأ والواعي في الفقه، والنصيحة في شرح البخاري، والإيضاح في الرد على القدرية وغير ذلك[2].

قلت: وجزم بعض البحاث بنسبة الداودي إلى تلمسان؛ استئناساً بوفاته بها، وهذا كحال أغلب الأعلام الذين ينسبون إلى بلد وفاتهم دون النظر في أصولهم، والداودي أصله من طرابلس، دلَّ على ذلك كلام ابن فرحون (ت799ه): ((وكان بطرابلس وبها أصل كتابه في شرح الموطأ))[3]، فشرحه لكتاب بحجم الموطأ، يدل على أنه عاش زمانا بطرابلس قبل أن يخرج منها في رحلته العلمية.

كما أن بعض المؤلفين قد يطلق عليه الطرابلسي التلمساني، وبعضهم يطلق عليه التلمساني فقط، أو المسيلي التلمساني، وهكذا مع مرور الزمان كادت كلمة الطرابلسي أن تسقط، ولكن خَلَّدَتْهَا كتب التراجم القديمة، وأقلام البحاث ذوي الموضوعية والعلمية، فلا يجد المنصف إلا أن يُقرَّ بنسبة الداودي إلى طرابلس[4].

وبعد زمن من العطاء والتصنيف والتدريس، توفى الداودي بتلمسان، سنة 402ه-1011م.

شيوخه:

تذكر كتب التراجم أن الداودي ليس له شيوخ، بل وصل إلى ما وصل إليه بإدراكه، متتبعين في ذلك كلام القاضي عياض الذي قال فيه: ((... وبلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاءَهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرة بذلك، فأجابوه

(اسكت لا شيخ لك)، أي لأن درسه كان وحده، ولم يتفقه في أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل إلى ما وصل بإدراكه...))[5].

قلت: والأمر يحتاج بحثا، فلا يعقل أن يتجرأ الداودي على شرح كتاب كصحيح البخاري، دون أن يتتلمذ على أيدي العلماء، لا سيما في ذلك الوقت، زمن الأسانيد العالية والرحلة لطلب العلم، كما أن كتب التراجم تثبت رحلة عدد من أقران الداودي لطلب العلم في مصر ونحوها، قادمين من إفريقية وبلاد الأندلس، فكيف عجز الداودي عن ذلك وهو أقرب منهم لتلك البلاد؟!

ولو افترضنا ذلك، فهل ينقص هذا من قدر الداودي، فكثير هم الذين لم يخرجوا من بلادهم لطلب العلم، بل كان الناس هم الذين يتوافدون عليهم؛ لغزارة علمهم وتمكنهم في فنهم، فقد قال الذهبي في ترجمته لأبي علي الغساني[6]: ((ولم يخرج من الأندلس وكان من جهابذة الحفاظ البُصَراء، بصيرًا بالعربية واللغة والشعر والأنساب، صنف في ذلك كله، ورحل الناس إليه وعوَّلوا في النقل عليه وتصدر بجامع قرطبة وأخذ عنه الأعلام))[7]، فلماذا لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للداودي؟!.

ولعل السؤال الأهم من ذلك، كيف يشترك الداودي في التلاميذ مع أقرانه ولا يشتركون في الشيوخ؟، أم أن التداعيات والتطورات السياسية آنذاك، جعلت من الداودي نسياً منسياً؛ بسبب خطابه لعلماء القيروان وموقفهم من الدولة العبيدية؟

الباحث لا يستبعد شيئا مما ذكر، وفي الوقت ذاته لا يتهم أحدا بعينه، إلا أن التاريخ كتَبَ ولا يزال يكتب، جدال الأقران والحسد بينهم، فذلك أمر ملموس من واقعي الماضي والحاضر، والله المستعان وعليه التكلان!.

---

[1] ترجم له الذهبي بالأزدي بدل الأسدي، ينظر: الذهبي(1993م)، تاريخ الإسلام (57/26)، بيروت–لبنان، دار الكتاب العربي.

[2] ينظر: ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (1/ 165،166)، القاهرة–جمهورية مصر العربية، دار التراث للطبع والنشر.

[3] المصدر السابق.

[4] أي طرابلس الغرب بليبيا.

[5] القاضي عياض(1981م–1983م) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (7/ 103)، المحمدية–المغرب مطبعة فضالة.

[6] أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي المحدث، (ت 498ه)، ينظر: ابن خلكان (1900م)، وفيات الأعيان (2/ 180)، بيروت-لبنان، دار صادر.

[7] الذهبي (1998م)، تذكرة الحفاظ – طبقات الحفاظ (4/ 22،23)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية.

تلاميذه:

للداودي تلاميذ كثر، برعوا في التدريس والتصنيف وشرح الكتب، ومن هؤلاء:

1-أبو عبد الملك مروان بن علي، الأسدي، القرطبي، البوني[1]، أندلسي الأصل[2]، له شرح على الموطأ، حقق مؤخراً، توفي بعنابة 439ه.

2-هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله، يعرف بابن الصابوني من أهل قرطبة يكنى: بأبي الوليد[3]، (ت423هـ).

3-الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، المعروف بابن عبد البر(ت463ه)[4].

قلت: ولو لم يكن للداودي إلا ابن عبد البر لكفاه - رحم الله الجميع -.

4-أصبغ بن الفرج بن فارس الطائي، أبو القاسم، القرطبي(ت400ه)[5].

5-عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس، أبو المطرّف، محدّث حافظ لعلل الحديث، وله سهم في علوم مختلفة، (ت402ه).

هذا غيض من فيض من تلاميذ الداودي رحمه الله، فكتب التراجم تذكر أكثر من ذلك، وربما مع زيادة بحث وتدقيق سيُكتشف تلاميذ أكثر ممن سُطّرت أسماؤهم في الكتب.

مؤلفاته:

للداودي رحمه الله مؤلفات عدة يذكر منها أهل التراجم تسعة كتب:

1-كتاب النصيحة في شرح صحيح البخاري، وهو شرح كامل إلا أنه مفقود ولا تعرف نسخه[6].
2-النامي في شرح الموطأ، وقد أملاه بطرابلس قبل أن يرحل إلى تلمسان، وهو شرح نافع استفاد منه كثير من شراح الموطأ كالزرقاني[7] والسيوطي[8] وغيرهما[9].
3-ذكر الثعالبي[10] أن للداودي تفسيرا وسماه وقال: ((قال أحمد بن نصر الداودي في تفسيره))[11].
4-الواعي في الفقه وأغلب الظن أنه في الفقه المالكي، وللداودي آثار فقهية كثيرة[12].
5-الإيضاح في الرد على البكرية.
6-كتاب البيان ولا يعرف مكان وجوده ولا موضوعه، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك[13].
7-كتاب الأسئلة والأجوبة، وهذا الكتاب ذكره محقق كتاب الأموال[14].
8-كتاب الأصول ذكره القاضي عياض وغيره[15].

---

[1] نسبة إلى بونة، وهي ما تعرف اليوم بعنابة، في شرق الجزائر.

[2] القاضي عياض(1981م–1983م) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (259/7)، المحمدية–المغرب مطبعة فضالة.

[3] ابن بشكوال(1955م)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس(ص615)، القاهرة–جمهورية مصر العربية، مكتبة الخانجي.

[4] القاضي عياض(1981م–1983م) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (8/ 130)، المحمدية–المغرب مطبعة فضالة.

[5] ابن بشكوال(1955م)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس(ص108)، القاهرة–جمهورية مصر العربية، مكتبة الخانجي.

[6] المازري (1988م)، المعلم بفوائد مسلم، (2/ 102)، الناشر: الدار التونسية للنشر، المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر.

[7] محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري(ت1122هـ).

[8] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد ابن الشيخ همام الدين الخضيري السيوطي المشهور باسم جلال الدين السيوطي،(ت911هـ).

[9] ينظر: الذهبي(2006)، سير أعلام النبلاء، (7/ 174)، القاهرة/ مصر، دار الحديث.

[10] عبد الملك بن محمد بن إسماعيل المعروف بأبي منصور الثعالبي (ت429 هـ).

[11] الثعالبي (1997م)، الجواهر الحسان في تفسير القران،247/1، الناشر: بيروت – دار إحياء التراث العربي.

[12] محمد عليش (1984م)، منح الجليل شرح مختصر خليل، (6/ 129) الناشر: بيروت –دار الفكر.

[13] القاضي عياض(1981م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (7/ 103)، المحمدية – المغرب، مطبعة فضالة.

[14] رضا شحاده (2008م)، مخطوط كتاب الأموال، تحقيق رضا شحاده، ص34، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.

[15] القاضي عياض، مصدر سابق، (7/ 103).

9- كتاب الأموال ونقله العيني عنه وجمع من العلماء وقد صرحوا بنسبته إلى الداودي[1].

المبحث الأول: آراء الداودي في علم مصطلح الحديث:

بالنظر في كتاب فتح الباري يتضح أن ابن حجر العسقلاني[2] كثيرا ما يذكر آراء الداودي في الأحاديث النبوية؛ مما يظهر براعة الداودي في الصناعة الحديثة، فقد كان من العلماء الذين لهم اهتمام بعلم مصطلح الحديث، ويعضّد ذلك نقولات ابن حجر عنه، فنجد الداودي ينبه على وهم الراوي تارة، وعلى اختلاف الروايات تارة أخرى، كما يعلق على تراجم أبواب الصحيح، وقد يبين المهمل من الحديث، أو الطرف غير المحفوظ فيه، إلى غير ذلك من الآراء الحديثية التي سأحاول التمثيل لها من خلال بعض النماذج من كتاب الفتح.

نماذج من كتاب فتح الباري؛ لبيان آراء الداودي في مصطلح الحديث:

أولا: بيان المخالفة لبعض الروايات:

جاء في صحيح البخاري: ((حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَجَعَلَ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ إِذَا لَبِسَهُ، فَاصْطَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَرَقِيَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: (إِنِّي كُنْتُ اصْطَنَعْتُهُ، وَإِنِّي لَا أَلْبَسُهُ). فَنَبَذَهُ، فَنَبَذَ النَّاسُ.

قَالَ جُوَيْرِيَةُ: وَلَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَالَ: في يده اليمنى[3].

وجاء في فتح الباري أنه لم يقع في البخاري موضع الخاتم من أي اليدين إلا في هذا الحديث، وقال الداودي لم يجزم به جويرية، وتواطأت الروايات على خلافه، يدل على أنه لم يحفظه، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدل على أنه المحفوظ.

قلت: وكلام الداودي يدل على مخالفة جويرية بسبب عدم حفظه، وإن كان ابن حجر قد علق على هذه المسألة، ورجح أن يكون الداودي قد توهم ذلك من استحباب مالك للتختُّم، فهو يرجح بذلك عمل أهل المدينة.

وعموما التختم في اليد اليمنى أو اليسرى فيه خلاف، وفي هذا الحديث تظهر لمسة الداودي الحديثية، من خلال انتقاده لجويرية، ومقابلة حديثه بأحاديث أخرى تروي خلاف ما جاء به، ثم إن الداودي نظر إلى عمل أهل المدينة وعندما وجد أكثر العمل على لبس الخاتم في اليسار مع وجود أحاديث أخرى تناقض حديث جويرية، ذهب إلى أن المحفوظ هو ما كان عليه عمل الناس(أي أهل المدينة) وما جاءت به الروايات الأخرى.

ثانيا: بيان المهمل:

جاء في الصحيح ((عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، حِينَ تُوُفِّيَتِ ابْنَتُهُ، فَقَالَ: (اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ))[4].

ذكر ابن حجر في فتح الباري أن ابن التين نقل عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المرادة في الحديث هي أم كلثوم زوج عثمان رضي الله عنه[5].

ولا يخفى ما في ذلك من بيان للمهمل في الحديث، وهو اسم ابنة النبي صلى الله عليه وسلم المتوفاة، التي بيَّن الداودي رحمه الله أنها أم كلثوم رضي الله عنها.

قلت: ولا شك أن في ذلك توضيحا وبيانا للمهمل في الحديث، إذْ بنات النبي صلى الله عليه وسلم كُثُر، وحديث أم عطية جاء فيه (حين توفيت ابنته) ولم يذكر في الحديث اسم هذه البنت وهذا إن دل فإنما يدل على نظرة الداودي الثاقبة، وموازنته بين فقه الحديث ودراسة سنده ورجاله، إذ قد يصح الحديث حسب سياق معين ولا يصح حسب آخر.

ثالثا: بيان رواية قطر معين

ومن آراء الداودي رحمه الله أيضا في مصطلح الحديث، تعليله للحديث بسبب اختصاصه برواية بلد معين، فقد جاء في البخاري ((حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قال: حدثني صفوان ابن يعلى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ فِيهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ أَوْ نَحْوُهُ، كَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِي: تُحِبُّ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ أَنْ تَرَاهُ؟ فَنَزَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: (اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ). وَعَضَّ رَجُلٌ يَدَ رَجُلٍ، يَعْنِي فَانْتَزَعَ ثَنِيَّتَهُ، فَأَبْطَلَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم)) [6].

نقل ابن حجر تعليل الداودي لعدم رواية مالك لهذا الحديث، قال الداودي لم يروه مالك؛ لأنه من رواية أهل العراق[7].

---

[1] العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (9/ 9)، د ن.

[2] أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت 852 هـ)

[3] محمد بن إسماعيل البخاري (1993م)، صحيح البخاري (2205/5) ، حديث رقم 5538.

[4] محمد بن إسماعيل البخاري(1993م)، صحيح البخاري (422/1)، حديث رقم(1195)، دمشق – سوريا، دار ابن كثير، دار اليمامة.

[5] ينظر: ابن حجر العسقلاني (1960م– 1970 م)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (3/ 128 ط السلفية).

[6] محمد بن إسماعيل البخاري (1993م)، صحيح البخاري (2 /655) ، حديث رقم 1750.

[7]ينظر: ابن حجر العسقلاني (1960م– 1970 م)، فتح الباري، (12/ 223 ط السلفية)، مصر– المكتبة السلفية.

رابعا: رد الحديث بسبب زيادة غير محفوظة

ومن آراء الداودي أيضا وجهوده في خدمة مصطلح الحديث رده لبعض الأحاديث بسبب زيادة غير محفوظة، فقد ورد في الصحيح ((حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: (الْمُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إلا بيع الخيار)[1].

وجاء حديث ((حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلاَنِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيِّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ))[2].

في هذا الحديث رد الداودي حديث الليث؛ بسبب زيادة غير محفوظة من الليث وهي (وكانا جميعا).

قلت: رد ابن حجر لهذا الحديث جاء بناء على قاعدة حديثية وهي رد الحديث بسبب زيادة غير محفوظة*.

خامسا: رد الحديث بسبب تصوره عدم ثبوته

جاء في الصحيح خبر عودة الحياة للحوت[3]؛ بسبب عين في البحر قد دخلها يقال لها عين الحياة، وقد أنكر الداودي فيما حكاه ابن التين هذه الزيادة فقال ((لا أرى هذا يثبت فإن كان محفوظا فهو من خلق الله وقدرته، قال لكن في دخول الحوت العين دلالة على أنه كان حياً قبل دخوله، فلو كان كما في هذا الخبر لم يحتج إلى العين، قال والله قادر على أن يحييه بغير العين))[4].

المبحث الثاني: آراء الداودي في فقه الحديث

بعد هذه الرحلة مع آراء الداودي في علم مصطلح الحديث وتحليل أقواله وردوده وتعليلاته بالتزامن مع تقليب بعض صفحات فتح الباري ومحاولة إظهار الصنعة الحديثية للداودي فيها؛ أسلط الضوء الآن على جانب آخر من جوانب الحديث، وهو فقه الحديث، فكما أن للداودي آراء وجهودا في علم المصطلح، فهو أيضا ممن تكلم في فقه الحديث، بل إن كتب المالكية تعج بآرائه الفقهية، سواء المستنبطة من القرآن الكريم أو أحاديث المصطفى - صلى الله عليه وسلم -، وهذا المبحث الذي عنونته بآراء الداودي في فقه الحديث، سأسلك فيه مسلك المبحث الأول، من خلال سرد نماذج من فتح الباري للعسقلاني، وتحليل آراء الداودي الفقهية، ومعرفة طرائقه في استنطاق النص الحديثي، مع ذكر بعض تعليقات ابن حجر عليها.

وبتتبع بعض أحاديث الفقه في كتاب الفتح، يتجلى بوضوح آراء الداودي الفقهية، ونزعته المالكية، في عدد من المسائل الفقهية، وهو في ذلك سالك مسلك من سبقه من العلماء، لا سيما إمام مذهبه مالك بن أنس الأصبحي – رحمه الله -، وله بصمته الخاصة التي تدل على رسوخ قدمه في علوم الشريعة عامة، وفقه الحديث خاصة.

نماذج من كتاب فتح الباري لبيان آراء الداودي في فقه الحديث:

أولا: صيام يوم النحر:

جاء في صحيح البخاري ((عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما فَقَالَ: رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا، قال: أظنه قال: الإثنين، فوافق يَوْمَ عِيدٍ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عن صوم هذا اليوم))[5].

بين الداودي فقه حديث ابن عمر في هذه المسألة بقوله (المفهوم من كلام ابن عمر).

قلت: وفي هذا دلالة على استخراج الحكم من خلال مفهوم النص، ولا شك أن استخراج حكم شرعي من مفهوم نص حديثي ليس كاستخراجه من ظاهر النص، إذ يحتاج الأول لفهم عميق لدلالات ألفاظ الحديث والمعنى الذي يرمي إليه.

ومما نقله ابن حجر عن الداودي في هذه المسألة قوله: ((المفهوم من كلام ابن عمر تقديم النهي لأنه قد روى أمر من نذر أن يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمره بالركوب))[6].

قلت: والداودي قال ما قال بناء على قاعدة، وهي إذا التقى النهي والأمر فيقدم النهي -على الراجح-، وعلل الداودي رأي ابن عمر في تقديم النهي بشاهد آخر تعارض فيه الوفاء بالنذر مع عدم القدرة فقدم عدم الوفاء[7].

---

[1] «صحيح البخاري» (2/ 743)، حديث رقم 2005.

[2] محمد بن إسماعيل البخاري (1993م)، «صحيح البخاري» (2/ 744)، حديث رقم 2006.

* وإن كان ابن حجر لم يوافق الداودي في رده لهذا الحديث، قال ابن حجر: الداودي قد رد هذا الحديث الذي اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند، وتحجج (أي ابن حجر) بأن هذا الحديث محمول على أن شيخهم حدثهم بهذا الحديث تارة مفسرا وتارة مختصرا، ينظر ابن حجر، فتح الباري (44/3).

[3] محمد بن إسماعيل البخاري (1993م)، صحيح البخاري (4/ 1757)، حديث رقم 4450.

[4] ابن حجر العسقلاني (1960م– 1970 م)، فتح الباري (8/ 415).

[5] محمد بن إسماعيل البخاري (1993م)، صحيح البخاري (702/2)، حديث رقم 1892.

[6] ينظر: ابن حجر العسقلاني (1960م– 1970 م)، فتح الباري، (4/ 241)، مصر، المكتبة السلفية.

[7] ينظر: المصدر السابق.

ثانيا: حجامة المُحْرِم:

مما يذكر أيضا في معرض الحديث عن آراء الداودي في فقه الحديث، مسألة حجامة المُحْرِم، فقد ورد في البخاري: ((حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجَ: أَنَّهُ سَمِعَ عبد الله بن بُحَينة يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم احْتَجَمَ بِلَحْيِ جَمَلٍ[1] مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فِي وَسَطِ رَأْسِهِ))[2].

عقَّب صاحب الفتح بعد ذكره هذا الحديث بقول الجمهور وقول مالك في حكم حجامة المُحْرِم، وأورد قول الداودي في ذلك فقال: ((إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوي؛ إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهي عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ولا فدية عليه في شيء))[3].

قلت: والداودي هنا لجأ إلى القياس؛ لبيان حكم الحجامة للمحرم، فقاس جواز الحجامة بدون حلق، بقلع الضرس وفصد الجرح ونحو ذلك، وعلل عدم وجوب الفدية بشرط اشترطه، وهو ألا يكون في ذلك ارتكاب لمنهيات الإحرام، كتناول الطيب وقطع الشعر ونحو ذلك.

ثالثا: الكلام أثناء الأذان

جاء في مسألة الكلام أثناء الأذان حديث في صحيح البخاري نصه: ((حدثنا مسدد قال: حدثنا خماد، عَنْ أَيُّوبَ، وَعَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ، وَعَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدْغٍ[4]، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ: الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ، فَنَظَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إلى بعض[5]، فقال: فعل هذا من هو خير منه[6]، وإنها عزمة[7]))[8].

نقل بن حجر أن الداودي لا يرى توافقا بين ترجمة الباب والحديث وأن الكلام في الأذان لا يجوز، أما ما ورد في الحديث من قوله: (صلوا في رحالكم)، فهو من جملة الأذان في هذا الموضع؛ للحاجة إليه[9].

رابعا: المراد بأهل الكتاب في حديث أبي بردة عن أبيه:

جاء في البخاري: ((أخبرنا محمد، هو ابْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ قَالَ: قَالَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ((ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ، ورجل كانت عنده أمة يطؤها، فأدبها فأحسن أدبها، وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ))[10].

ذكر ابن حجر آراء عديدة لجمع من العلماء في المراد بأهل الكتاب، وأردف برأي الداودي أن المقصود بأهل الكتاب يحتمل جميع الأمم فيما فعلوه من خير[11]، وقاس الداودي على حديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ((أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّثُ[12] بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ هَلْ لِي فِيهَا مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ))[13].

---

[1] موضع بين مكة والمدينة وهو إلى المدينة أقرب.

[2] محمد بن إسماعيل البخاري (1993م)، «صحيح البخاري» (5/ 2156)، حديث رقم 5373.

[3] ابن حجر العسقلاني (1960م–1970 م)، فتح الباري (4/ 51) مصر، المكتبة السلفية.

[4] (ردغ) أي ذي ردغ، وهو الطين والوحل الكثير، أو الغيم البادر.

[5] أي نظر إنكار.

[6] يقصد رسول الله –صلى الله عليه وسلم –.

[7] (عزمة) أي صلاة الجمعة واجبة متحتمة، ودل على أنها الجمعة قوله: خطبنا.

[8] محمد بن إسماعيل البخاري (1993م)، «صحيح البخاري» (1/ 223)، حديث رقم 591.

[9] ينظر: ابن حجر العسقلاني (1960م–1970 م)، فتح الباري، (2/ 97 –98) مصر، المكتبة السلفية.

[10] المصدر السابق، (1/84)، حديث رقم 97.

[11] ينظر: ابن حجر العسقلاني (1960م–1970 م)، فتح الباري (1/ 191) مصر، المكتبة السلفية.

[12] أتحنث: أتعبد.

[13] مسلم (1915م)، الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، (1/ 79)، تركيا –دار الطباعة العامرة، حديث رقم (123).

الخاتمة:

وتحوي هذه الخاتمة النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

1- للداودي آراء خاصة في مصطلح الحديث، وهو في ذلك دائر بين أمرين، إما أن يوافق غيره من علماء الحديث، وإما أن ينفرد برأي خاص به في الحكم على بعض الأحاديث.
2- وكما أن للداودي آراءه الخاصة التي انفرد بها في علم مصطلح الحديث، فهو بين الحين والآخر ينفرد ببعض الآراء الفقهية؛ لتكون بمُجْمَلِهَا بصمةً ظاهرةً للداودي في فنيّ الرواية والدراية.
3- ابن حجر لم يكتف بذكر آراء الداودي فحسب، فقد كان يُقِرُّها تارة -إما بالتصريح برجاحتها أو بالسكوت عنها -، أو يرُدُّها ويعقِّبُ عليها بكون الداودي خالف ما عليه الجمهور ونحو ذلك، فابن حجر بذلك يفتح آفاقا جديدة لتتبع آراء الداودي وتحليلها والتعقيب عليها.
4- ابن حجر العسقلاني لم يكن يمتلك نسخة من كتاب النصيحة للداودي؛ لأن أغلب نقولاته عن الداودي كانت عن طريق ابن التين (ت 611ه)، فلو كان عند ابن حجر نسخة منه لنقل منه مباشرة دون الحاجة لذكر ابن التين.
5- كان الداودي كثيرا ما يسلك في استنباط المعاني والأحكام الفقهية مسلك قواعد المذهب المالكي، بل إن كتب التراجم تذكر أن الداودي هو أحد أهم ناقلي أصول المذهب المالكي، يدل على ذلك كثرة عزو كتب المالكية للداودي، كما وصفه ابن فرحون بأنه من أئمة المالكية بالمغرب، إلا أن ذلك لم يمنع الداودي بأن يكون له اجتهاده وطريقته، فانكبابُه لشرح صحيح البخاري، يدل على تعظيمه للسنة النبوية التي هي المبينة لمجمل القرآن الكريم، من هنا نجد أن الداودي لا يتتبع أقوال المذهب المالكي تتبعاً مجردا، بل كثيرا ما يجنح إلى الصحيح من الكتاب والسنة، لا سيما وأنه ممن عرف بانشغاله بعلم الحديث النبوي، ويظهر ذلك من خلال كتابه الأموال، الذي برْهن فيه أن صحيح الكتاب والسنة مقدَّم على أقوال الرجال مهما كانت قيمتهم العلمية بارزة ظاهرة.

ثانياً: التوصيات:

1- دراسة آثار الداودي في غريب الحديث؛ لأن الباحث كان كثيرا ما يجد – أثناء هذه الرحلة البحثية – كلمات مثل (وأغرب الداودي)، فحبذا لو كانت هناك بحوث علمية مخصصة لجانب ما اعتبره الداودي غريبا والتعليق عليه.
2- يوصي الباحث بإكمال مسيرة التنقيب في فتح الباري لابن حجر العسقلاني؛ لحصر آراء الداودي في مصطلح الحديث وفقهه، فهذا البحث ما هو إلا نماذج من كتاب الفتح، ويمكن أن يكون هذا البحث ممر عبور لرسالة كبيرة -ماجستير أو دكتوراه -، يستوفي الباحث فيها جميع ما نقله ابن حجر عن الداودي في علمي الرواية والدراية.
3- يوصي الباحث البحاث بالاستمرار في البحث عن كتاب النصيحة في شرح صحيح البخاري للداودي؛ لأهمية الكتاب في بابه وغزارة مادته العلمية، فمن يدري فربما كان هذا المخطوط بين أرفُف المكاتب والمتاحف القديمة، ينتظر باحثا فطِناً صبورا للعثور عليه وتحقيقه.
4- تسليط الضوء على اختيارات الداودي في فقه الحديث وفرز ما خالف فيها أصول المذهب المالكي؛ لمعرفة وجهة نظره وطريقته في التعامل مع النص النبوي.
5- الاستمرار في هذه المؤتمرات المباركة التي من شأنها إبراز علماء بلادنا ليبيا – حرسها الله – وإظهار مؤلفاتهم المخطوطة والمطبوعة بالصورة التي تليق بهم؛ لبيان مكانة علمائنا بين الأمصار.
6- إعادة طباعة كتب المؤلفين الليبيّين، لا سيما ذات الطبعات القديمة، خصوصا بعد ظهور المطابع الحديثة المتخصصة بإخراج الكتب بشكل مميز، من حيث جودة نوع الورق، وغلاف الكتاب، وتنوع الخطوط والألوان؛ مما يضفي على الكتاب طابع الحداثة والتميز ويرغب القارئ في الإقبال على الكتاب.
7- تعاون المختصين من البحاث والأكاديميين؛ لإخراج كتاب مفهرس يحوي علماء البلد ومؤلفاتهم، وبيان المخطوط منها والمطبوع؛ مما يسهل الوصول إلى الكتب ويساعد على تحقيق أكبر قدر من الفائدة منها.

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن بشكوال (1955م)، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، القاهرة-جمهورية مصر العربية، مكتبة الخانجي.
2. ابن حجر العسقلاني (1960م-1970م)، فتح الباري بشرح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج: محب الدين الخطيب، جمهورية مصر العربية، المكتبة السلفية.
3. ابن خلكان (1900م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس بيروت-لبنان، دار صادر.
4. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة-جمهورية مصر العربية، دار التراث للطبع والنشر.
5. البخاري (1993م)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- وسننه وأيامه، المعروف بصحيح البخاري، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، دمشق – سوريا، دار ابن كثير-دار اليمامة.
6. الثعالبي (1997م)، الجواهر الحسان في تفسير القران، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي.
7. الداودي (2008م)، كتاب الأموال، تحقيق رضا شحاده، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية.
8. الذهبي (1998م)، تذكرة الحفاظ -طبقات الحفاظ، وضع حواشيه: زكريا عميرات، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.
9. الذهبي(1993م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي.
10. الذهبي(2006)، سير أعلام النبلاء، محمد أيمن الشبراوي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، دار الحديث.
11. العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي، وصوَّرتها دور أخرى: مثل (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر)، بيروت-لبنان، د ن.
12. القاضي عياض(1981م-1983م) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق مجموعة من المحققين، وحقق الجزء السابع: سعيد أحمد أعراب، المحمدية-المغرب، مطبعة فضالة.
13. المازري (1988م)، المعلم بفوائد مسلم، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر-المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر.
14. محمد عليش (1984م)، منح الجليل شرح مختصر خليل، بيروت – لبنان، دار الفكر.
15. مسلم (1915م)، الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، تحقيق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، تركيا - دار الطباعة العامرة.